

Distr.: General
24 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٦٦ من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ عليه

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وأوروغواي وكندا وناميبيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف ناميبيا، ومعها ألمانيا وأوروغواي وكندا، بأن تحيل طيه البيان الصادر عن الاجتماع الثالث المعقود سنويا على مستوى العواصم لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن الذي عقد في ويندهوك يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وحضر ٢٠٠ من المشاركين تقريبا الاجتماع الذي التقى في إطاره المنسقون الوطنيون والإقليميون للشبكة وممثلو وكالات الأمم المتحدة والقطاع الأمني ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة موضوع الاجتماع المعنون "المرأة والسلام والأمن: نحو مشاركة كاملة" وموضوعه الفرعي المعنون "تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية".

ويتضمن البيان التوصيات الرئيسية التي قدمت خلال الاجتماع بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

السفير

الممثل الدائم

لألمانيا لدى الأمم المتحدة



(توقيع) لويز هوميرو بيرموديز ألفاريز

القائم بالأعمال

نائب الممثل الدائم

لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارك أندريه بلانشار

السفير

الممثل الدائم

لكندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) نيفيل ميلفين جيرتز

السفير

الممثل الدائم

لناميبيا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وأوروغواي وكندا وناميبيا لدى الأمم المتحدة

اجتماع شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن ويندهوك، ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩

بيان مشترك لمراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن

نحن، ممثلي إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وكينيا، ولاتفيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، اجتمعنا في ويندهوك، ناميبيا، في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، في إطار الاجتماع الثالث المعقود على مستوى العواصم لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، الذي نظمته ناميبيا، رئيسة الشبكة لعام ٢٠١٩، بالتعاون الوثيق مع ألمانيا وأوروغواي وكندا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشارك في الاجتماع ممثلون لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية. وشهد الاجتماع هذا العام أيضا عرضا مباشرا عن الخبرة الميدانية للمرأة الناميبية التي تشارك في بعثات مختلفة لحفظ السلام.

وأجريت مداورات اجتماع عام ٢٠١٩ في الموضوع المعنون "المرأة والسلام والأمن: نحو مشاركة كاملة" والموضوع الفرعي المعنون "تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية".

وقد اتخذ الاجتماع هذا العام منطلقا لأعماله المناقشات التي أجريت خلال اجتماع الشبكة التأسيسي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في نيويورك، قبل اجتماعي الشبكة المعقودين على التوالي في أليكانتي، إسبانيا، في عام ٢٠١٧ وبرلين، ألمانيا، في عام ٢٠١٨، فضلا عن اجتماعي الشبكة الأخيرين اللذين عقدا على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وافتح اجتماع الشبكة نيتومبو ناندي - نديتواه، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية ناميبيا، التي أشارت، في معرض حديثها عن الذكرى السنوية العشرين المرتقبة لاتخاذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى اعتماد إعلان ويندهوك عام ٢٠٠٠ الذي كان بمثابة مقدمة تبشر باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وشددت على ضرورة وضع تدابير فعالة لمنع نشوب النزاعات عن طريق نزع السلاح الفعال، بسبل منها المبادرات الإقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وشددت على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وأشارت في هذا الصدد إلى أن ناميبيا تعزز إنشاء مركز دولي للمرأة لأجل السلام سيركز على قضايا من قبيل أنشطة تسوية النزاعات وإدارتها، والجوانب المتعلقة بالوساطة والمفاوضات، وعمليات حفظ السلام.

وشددت بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على أهمية الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لكفالة تنفيذ الالتزامات، وعرضت الإطار القاري القائم على النتائج الذي اعتمده مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تيسير وتسريع تنفيذ الخطة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ووجهت فومزيل ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعوة إلى العمل، عشية حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحثت المشاركين على التعهد بالالتزامات تعزز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وعلى تنفيذها.

وناقش منسقو الشبكة على مدى الاجتماع التوصيات التالية:

١ - شدد المنسقون على أهمية إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في خطط المنظمات الإقليمية، وعلى تشجيع تنفيذها من خلال وضع أطر أو خطط عمل إقليمية. وأبرزوا الدور الذي أصبحت المنظمات الإقليمية تؤديه بشكل متزايد في تعزيز السلام والأمن، وشددوا على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة بشأن المرأة والسلام والأمن، ولا سيما بالنظر إلى طبيعة النزاعات المشتركة والعبارة للحدود الوطنية. وأضافوا أنه يتعين على المنظمات الإقليمية أن تنظر في كيفية وضع آليات موثوقة وتوجيهية عن كيفية اتخاذ المبادرات الجديدة ومتى ينبغي اتخاذها وعبر أي قنوات تتخذ والجهة التي ينبغي أن تتولى دورا قياديا في هذا الصدد. وأقر المنسقون بضرورة تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات الإقليمية تحقيقا للاتساق مع الأهداف الإقليمية القائمة. وناقش الاجتماع أيضا الحاجة إلى موازنة خطط العمل والمؤشرات الإقليمية والوطنية وتحديد المسؤوليات بوضوح مع وضع آليات رصد فعالة لكفالة التنفيذ الفعال. وذهب المنسقون إلى أن التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة أمر أساسي في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٢ - وأقر المنسقون بأن العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اعتمدت سياسات أو خطط عمل إقليمية، منها على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرها من المنظمات. ونظرا للأبعاد الإقليمية للنزاعات في الوقت الراهن، يمكن أن تؤدي هذه الخطط والاستراتيجيات وظائف هامة تسهم في منع نشوب النزاعات وتسويتها، إلى جانب خطط العمل الوطنية. ويتوقف تنفيذها بفعالية على توفر الإرادة السياسية على المستوى الرفيع. وتطرق المنسقون إلى أهمية بذل الجهود بما يتيح تجاوز مرحلة السلام السلبي والتطلع إلى سبل تحقيق السلام الإيجابي، بوسائل منها بذل الجهود وفقا لمنظور الأمن البشري. ولاحظ المشاركون أهمية هذا النهج في التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتركيزه على منع نشوب النزاعات، ولا سيما بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للنزاعات. وأضافوا أنه يتعين المضي في تشجيع التوجه المتمثل في وضع خطط عمل في البلدان أو المناطق التي لا توجد فيها نزاعات مسلحة (مثل ناميبيا وجنوب أفريقيا وكندا (عناصر وطنية) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). وتطرق المشاركون أيضا إلى ضرورة تحسين تبادل المعلومات فيما بين المنظمات الإقليمية وفيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. واعترف الاجتماع بالحاجة إلى إدماج نظم الإنذار المبكر من أجل منع نشوب النزاعات في الأطر الإقليمية سعيا إلى تعزيز فعالية التأهب والاستجابة. ولاحظ المشاركون القيمة الكامنة للتحالفات

العالمية للنساء حفظة السلام المتمثلة في تبادل الرؤى فيما يتعلق بحفظ السلام، وتعزيز الشبكات العالمية للنساء الوسيطات.

٣ - وأكد المنسقون على أهمية التعجيل بوضع واعتماد خطط عمل وطنية من أجل تسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيرها من القرارات اللاحقة ذات الصلة، مع تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنسيق خطط العمل الوطنية ورصدها وتقييمها وتمويلها. وقدم العديد من المنسقين إفادة عن التقدم المحرز في خطط العمل الوطنية لحكوماتهم، وأبرزوا أهمية إجراء الحكومات مناقشات مفتوحة وشاملة للجميع عند وضع خطط العمل الوطنية، بإشراك المجتمع المدني والشباب والجهات الفاعلة غير الحكومية وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة القائمة بالتنفيذ. وأفادت بعض البلدان أيضا عن إطلاق خطط العمل الوطنية الخاصة بها لأول مرة، بالاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة من عمليات وضع خطط العمل الوطنية في بلدان أخرى.

٤ - وبين المنسقون، اعترافا منهم بدور خطط العمل الوطنية في حفز التغيير، أفضل الممارسات والدروس الناشئة التي يتعين توحيها للنجاح في تنفيذ ورصد خطط العمل الوطنية، بما في ذلك عن طريق التشاور والشراكة مع المجتمع المدني. واعترفوا بالمجتمع المدني باعتباره "رفيقا لا غنى عنه" في دعم الحكومات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث أن الأهمية الحاسمة لرأي المجتمع المدني والشراكة معه تسهم في كثير من الحالات إلى وضع حلول دائمة.

٥ - وواصل المنسقون تسليط الضوء على المجالات الناشئة التي يمكن أن تؤدي فيها القيادة من منظور المرأة والسلام والأمن إلى تهيئة المزيد من الحلول الناجحة اليوم للتصدي لتحديات المستقبل، مثل إشراك الشباب، والفضاء الإلكتروني والأمن، وتغير المناخ (بما في ذلك الكوارث الطبيعية)، ومكافحة التطرف العنيف، والاتجار بالأشخاص. وسلم الاجتماع بأن التمويل وتخصيص الأموال أمر لا يزال يشكل تحديا يعرقل تنفيذ خطط العمل الوطنية في العديد من البلدان، ودعا إلى بذل الجهود لردم هذه الفجوة.

٦ - ورحب المنسقون بخطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح، وسلموا بالصلة بين نزع السلاح والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأبرز المنسقون الأثر السلبي للاتجار بالأسلحة على النساء والفتيات والشباب في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع على وجه الخصوص. وناقش الاجتماع نقص تمثيل المرأة النسبي في محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وشدد على ضرورة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية نزع السلاح. ويمكن أن تستفيد الخطة وشبكة مراكز التنسيق من مراعاة المنظور الجنساني بقدر أكبر في نزع السلاح، بوسائل منها الدعوة من أجل تعزيز الروابط بين هذه الخطط، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات نزع السلاح، ودعم الأخذ بأطر عمل وتحليلات جنسانية في المناقشات المتعلقة بتحديد الأسلحة، وتشجيع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن الأسلحة والآثار الناجمة عنها.

٧ - وسلم المنسقون بالتزامات الدول المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة، وأعربوا عن القلق في الوقت نفسه لأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المرأة، ولا سيما أثره على إدامة النزاع وعدم الاستقرار. وتعهد المنسقون بمواصلة المشاركة في المناقشات المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في اجتماعات الشبكة القادمة.

٨ - وشدد الاجتماع أيضا على إشراك القادة الشباب في معالجة التحديات التي تواجه مشاركة النساء والشباب. وأكد أهمية فتح مجالات لمشاركة الشباب على نحو هادف في جميع جوانب بناء السلام وكفالة المساءلة عن تلك المشاركة. وباستخدام منهجية مبتكرة قائمة على المشاركة لمنظمة Peace Lab من أجل تحديد العقبات والحلول، لاحظ الشباب ضرورة دعوتهم إلى الإسهام في تلك المجالات والاستماع لآرائهم واحترامهم، وشددوا على أن السلام المستدام يتطلب مشاركة جميع النساء والشباب. وفي هذا الصدد، وضعت منظمة Peace Lab الوسائط (hashtags) التالية: #wearehere؛ #peaceneedsher؛ #letusin؛ #allowusto. وأكد الاجتماع أن الوصول إلى المعلومات وشبكات الشباب واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، عوامل يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز ودعم المشاركة الفعالة للنساء والشباب في مجالي السلام والأمن.

٩ - وخلال المناقشات، شدد المشاركون على أهمية تعزيز دور المرأة في السلام والأمن عن طريق تعزيز مشاركتها وزيادة تواجدها في مواقع صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وصنع القرار والتفاوض والوساطة على الصعيدين الوطني والدولي معا. وعشية حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أعاد المنسقون التأكيد من جديد على التزامهم بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتعهدوا بمضاعفة الجهود لمواصلة التوعية بالخطة وكفالة تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في عملية صنع القرار السياسي ومفاوضات السلام على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١٠ - وحث المشاركون المنسقين على دعم قرار بشأن المرأة والسلام والأمن يركز على العنف الجنسي في حالات النزاع، ستطرحه ألمانيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

١١ - وشدد المنسقون على أهمية الاجتماعات نصف السنوية لشبكة مراكز التنسيق من أجل بناء الشراكات، وأكدوا أهمية اغتنام الزخم الذي أوجدته اجتماعات الشبكة لضمان الاستمرارية والتبادل في أنشطة التنفيذ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على امتداد السنة.

١٢ - وشدد المنسقون على ولاية الشبكة المتمثلة في تحفيز العمل الوطني والإقليمي، وأبرزوا أيضا استمرار أهمية الربط بين المناقشات في ويندهوك بسياق الأمم المتحدة، ولا سيما بالنظر إلى الصلة المباشرة بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعمل مجلس الأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، ستنظم شبكة مراكز التنسيق إحاطة إعلامية في نيويورك، تشارك في استضافتها ناميبيا وألمانيا وكندا وأوروغواي بوصفها المجموعة الثلاثية التي تتأسس الشبكة.

١٣ - ودعا المنسقون الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الأخرى إلى النظر في الانضمام إلى الشبكة.